وقد ضعف بالخبر بثلاث امور وهي ان يلزمه من القول بذلك كون خبر
لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا
يصح ان يكون عين المستثنى منه وان لم لا عام والكلم المعظم خاص والخاص لا
يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما
الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه انه حال تركيب الكلم مع
لا لا عمل لها في الخبر وانه مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا وعلل
ذلك بان شبهها بان ضعف حين ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا
يعمل ومقتضى ان يعمل يبطل عملها في الاسم ايضا ولكنه بقي عملها
في اقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدء والخبر بعدها
على ما كان عليه من التجرد واذا كان كذلك لا يثبت عملا في المعرفة واما
فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك ان الكلم المعظم اذا كان
خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه
مذكورا ثم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد
بذلك المقدر لفظا ولا خلاف بعلمك في نحو ما زيد الا قائم خبر عن زيد
ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر
في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة بين كون الكلم
المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور
فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما
الثالث فهو ان يقال قولك ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن

في قول

في قول لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام
انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه
اللفظ العام واما الاقوال الثلثة الاخيرة يعني التي لا عمل عليها فاحدها
ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم
المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني
عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود ولا شك ان القول بان
الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة
النحوية وانما يمنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام
ان نفي الالوهية عن غير الله واثبات الالوهية لله تعالى ولا
يفيد التركيب حينئذ فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين
دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم
لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقد قال به بعض الحنابلة
ايضا قال وان كان مفهوم صفة وقد عرف في الفقه انه غير حجة
على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول لاستحالة القول الثاني وبذهب
الى التركيب يعني ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدء
وقد قدر ذلك ط بتقدير النقرأنية محال ولا يخفى ضعف هذا القول و
انه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدء ثم لو كان الامر
كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزه الكاساني
والقول الثالث ان الكلم المعظم مرفوع بلا كما يرتفع الاسم بالصفة في

Copyright © King Saud University